

■ الإسكندرية تستضيف ملتقى الأعمال المصري الليبي - الليبي الثاني



واردات مصر تناقصت إلى 25% مقارنة عما كانت عليه عام 2013، من هنا علينا أن نبدأ من جديد ونحن على ثقة أن أصحاب الشركات في مصر سيعودون مرة أخرى إلى ليبيا حيث ستبدأ عملية إعادة الاعمار قريبا ولا بدّ للشركات المصرية التواجد في ليبيا".

وأوضح أنّ ليبيا تقوم باستيراد اغلب احتياجاتها من الخارج، حيث يصل حجم الاستيراد إلى 12 مليار سنويا ونعول أن يتجاوز حجم التصدير من الجانب المصري إلى ليبيا 2 مليار".

المصدر (موقع اتحاد الغرف التجارية المصرية، بتصرّف)

دعا رئيس اتحاد الغرف الليبية محمد الرعيض خلال فعاليات ملتقى الاعمال المصري الليبي الثاني الذي عقد في مدينة الإسكندرية، الشركات المصرية إلى العودة للسوق الليبية، مؤكدا أنّ "ليبيا تتمتع بالاستقرار وأمنة والحياة بها طبيعية"، مشددا على أهمية عودة العمالة المصرية مرة اخري الى السوق الليبية خاصة وانها من العمالة الماهرة التي تعتمد عليها ليبيا كثيرا لإعادة الاعمار".

وقال ان السلع المصرية غابت عن الاسواق الليبية خلال السنوات الأخيرة، معتبرا أنّ "الحياة في ليبيا طبيعية فهناك نشاط وحركة كبيرة جدا وهناك دول غير عربية تضاعف وارداتها الى ليبيا وقد بلغت خلال عام 2018 المنصرم 2 مليار دولار، لكن للأسف



■ "موديز" تتوقع استقرار النمو الاقتصادي في الامارات



إلى 2.1% في العام الجاري، مقابل 2% في العام الماضي، وانكماش 0.2% في 2017. مبيّنة أن اتفاق دول أوبك الخاص بخفض الإنتاج في 2019 هو في واقع الأمر يعني زيادة بنسبة 3% في الإنتاج بالنسبة للإمارات، مقابل متوسط الإنتاج في العام الماضي. ووفقاً للوكالة فإن أسعار التوازن النفطي لدول الخليج تراجعت في العام الماضي، مقابل مستوياتها في 2014، ما يعكس التحسن التدريجي على مستوى الإصلاحات المالية، بما في ذلك تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الإمارات والسعودية في العام الماضي، وفي البحرين مع بداية العام الجاري، وفرض الضريبة الانتقائية في الإمارات ودول أخرى في مجلس التعاون الخليجي.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

توقعت وكالة التقييم الائتماني العالمية (موديز)، استقرار النمو الاقتصادي للإمارات خلال العام الجاري، مرجحة أن يتباطأ نمو الاقتصاد النفطي نتيجة تراجع أسعار النفط هذا العام عن المستويات المتوقعة سابقاً، كما توقعت الوكالة أن يصل متوسط سعر برميل النفط في العام الجاري والمقبل إلى 62 دولاراً، مقابل 71 دولاراً كانت متوقعة سابقاً. وبحسب الوكالة فإنه من المتوقع أن تسجل الإمارات فائضاً إيجابياً في الحسابات الجارية هذا العام، مع استبعاد تحقيق فائض في الموازنة. وتوقعت أن يسهم رفع الإنفاق في أبو ظبي وحزمة المحفزات، التي أعلنتها الإمارة في يونيو/حزيران من العام الماضي، في تحفيز نمو الاقتصاد غير النفطي هذا العام. وتوقعت الوكالة، أن يصل نمو إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس

■ الهصارف الكويتية تتمتع برأسمال متين



وبيّنت الوكالة أن جميع البنوك التسعة التي تصنفها تتمتع برأسمال متين وتستوفي المتطلبات التنظيمية بشكل صارم، مبيّنة أن تبني المعيار المحاسبي رقم (9)، بالإضافة إلى المخصصات التنظيمية، سمحت للبنوك بأن تحتفظ باحتياطات كبيرة لمواجهة خسائر الديون، والتي تبلغ نحو 284 في المئة من القروض المتعثرة. وأعلنت «موديز» عن أن البنوك المحلية تتمتع باحتياطات وافرة على شكل تغطية قوية من المخصصات تمنحها قدرة واسعة على استيعاب الأزمات، علاوة على تميزها بالمتانة الرأسمالية والسيولة، مما يجعلها في وضعية جيدة لإدارة تحديات السيولة أو الإحساس غير المتوقع.

المصدر (صحيفة الراي الكويتية، بتصرف)

أبقت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني على نظرتها المستقرة للنظام المصرفي الكويتي، مع تقييمها لمتوسط معدل الودائع طويل الأجل في العملة المحلية عند (A1)، ومتوسط الأصول المرجحة للتقييم الائتماني الأساسي المعدل عند (baa3)، مبيّنة أن ذلك يعكس الاحتمال الكبير للغاية من الدعم الحكومي للبنوك المحلية في حالة الحاجة. ومنحت الوكالة تصنيف الودائع طويلة الأجل لبنك الكويت الوطني (Aa3)، و«بيت التمويل الكويتي» (بيتك) (A1)، في الوقت الذي حظي فيه كل من بنك بركان، وبنك الخليج، والبنك التجاري، وبنك بوبيان بتصنيف عند مستوى (A3)، علاوة على تصنيف بنك الأهلي الكويتي، وبنك الأهلي المتحد عند مستوى (A2)، وبنك وربة بتصنيف عند مستوى (Baa2).